فقهُ الاستخدام السِّياسيّ لمُصطلح الإرهاب

إسماعيل إبراهيم الوزير*

واضح أنَّه لا توجد كلمة أكثر إثارة للجدل، وأكثر استخداماً في مختلف وسائل الإعلام العالمية منذ أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١م المعروفة مثل كلمة "إرهاب". وعلى الرغم من أنَّ هذا الاستعمال الواسع النطاق للكلمة لا يوجد أدنى اتفاق حول التعريف الدقيق والمحدد والمقبول بين الدول والجماعات أو الشعوب لمفهوم هذا المصطلح نظراً لاختلاف وجهات نظر السياسيين، والخبراء الأمنيين، والأكاديميين حول: من هو الإرهابي؟، ومن هو المقاتل من أجل الحرية؟. فالدول العظمى وسَّعت مفهوم الإرهاب واعتبرت كل عمل له طابع العنف عملاً إرهابياً، أما الدول الأخرى خصوصاً دول العالم الثالث التي تحاول أن تستعيد شيئاً فشيئاً حريتها واستقلال قراراتها، تنظر إلى أعمال المقاومة بوصفها عملاً بطولياً ومأثرة وطنية وعدالة اجتماعية.[١]

فثمة خلاف جوهري حول مفهوم الإرهاب يكمن في جانبه السياسي، فكثيراً ما يكون للعمل الواحد تفسيران على الأقل، فهو حسب أحد التفسيرين حالة من حالات الإرهاب تجب إدانته ومكافحته على أنَّه جريمة، وهو في الوقت ذاته حسب التفسير الآخر شكل من أشكال التحرر الوطني والكفاح من أجل حقوق الإنسان، أو الحقوق السياسية

---

* أستاذ مساعد بقسم أصول الفقه والحديث، كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء، ومدير تحرير جريدة البلاغ اليمنية.

[١] إسماعيل الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ط١، ١٩٩٠) ص٩.

والاجتماعية والاقتصادية للشعوب والأفراد، أو حق تقرير المصير[٢]. فما قد ينظر إليه البعض على أنه إرهاب مذموم، وقد ينظر إليه البعض الآخر على أنّه حقّ مشروع.

ولذلك تختلف النظرة إلى الإرهابي، فالمناضل هو وطني بنظر البعض، ومجرم بنظر البعض الآخر، ولا شك أنّ هناك فروقاً بين السطو على البنوك واختطاف أحد الأبرياء لابتزاز أمواله، وبين المقاومة من أجل الاستقلال والحرية والحقوق الوطنية.

ولتحديد مفهوم الإرهاب من الضروري التفريق بين الحقيقة والخيال الإعلامي والصحفي، فالدول العظمى حينما أشاعت هذا المصطلح "الإرهاب" وتحدثت عنه في سياساتها ومواقفها خلطت فيه - عن قصد - بين ظاهرتين من نوعيتين مختلفتين، هما: الإرهاب الإجرامي، ونضال الشعوب في سبيل تقرير مصيرها، وقد أحدث هذا الخلط المقصود تشويشاً في منهجية شئون الإرهاب بتعاريفه ومفاهيمه ومنظماته وعملياته، والأسباب الكامنة وراءه والتدابير لمكافحته.[٣]

واستناداً إلى هذه الملاحظة أصبح البحث حول مفهوم الإرهاب يحتاج إلى وعي دقيق قادر على فرز عناصر الإرهاب وتصنيفها بطريقة منهجية علمية...، ولذلك فإن البحث في الإرهاب وفق المفهوم الذي كونته وأشاعته القوى العظمى لا يعني قبول المصطلح على علاّته أو تبني معانيه ومفاهيمه كلها. ولأن الإرهاب بوصفه مصطلحاً يشمله كثير من الغموض والضبابية المقصودة للاستفادة منه إلى أقصى حدّ ممكن، تحاول هذه الورقة الوصول إلى شيء من الوضوح عبر النقاط الآتية:

- تعريف الإرهاب.
- أنواع الإرهاب.
- مفهوم أمريكا وإسرائيل للإرهاب.
- بعض الأهداف الأمريكية التي يحققها استخدام مصطلح الإرهاب.
- بعض وسائل الحدّ من استخدام أمريكا لمصطلح الإرهاب.

---

٢ هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل** (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٠) ص٩.

٣ المرجع السابق، ص١٥.

أولاً: تعريف الإرهاب

أ. لغةً: تشتق كلمة إرهاب في اللغة العربية من الفعل أرهب، فيقال: أرهب فلانٌ فلاناً أي خوَّفه وأفزعه، ورهب يرهب خاف، يقال: رهِب الشيء رهباً ورهبةً خافه، وترهَّب انقطع للعبادة في صومعته، ومنه الراهب والرهبنة والرهبانية.[٤]

ويلاحظ أنَّ القرآن الكريم لم يستعمل صفة "الإرهاب"، واقتصر على استعمال صيغ مختلفة مشتقة من أصل الكلمة، إما للدلالة على الخوف، أو للدلالة على الرهبنة والتعبد، مثل "يرهبون"، "فارهبون"، "تُرهبون"، ومثل "الرهبان"، و"رهبانية". وعندما يستخدم القرآن مشتقات هذه الكلمة للدلالة على الخوف إنما يقتصر معناها على مجرد التخويف النفسي عن طريق الإيحاء بالقوة والتلويح بها، لا مباشرة العنف الفعلي، وفي قوله تعالى: ﴿ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمْ اللهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ {الأنفال: ٦٠}، ما يدل على أنَّ المراد هو التلويح بالقوة لا استخدامها، بدلالة أنَّه لا يمكن استخدام القوة ضدّ هدف مجهول، وهو المراد من قوله تعالى ﴿ لاَ تَعْلَمُونَهُمْ اللهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾، لكن يمكن إخافته عن طريق علمه هو بهذه القوة.

ب. اصطلاحاً: لا يوجد تعريف للإرهاب متفق عليه حتى اليوم، سواء في القانون الدولي أو لدى المنظمات الدولية أو الإقليمية، وقد أحصى أجد الباحثين ١٠٨ تعريفاً للمفهوم. وحينما بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٢م ببحث موضوع الإرهاب الدولي بواسطة اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب الدولي اصطدمت بخلافات عميقة بشأن تعريف الإرهاب، ثم اقتنعت بأنه لا يمكن الاتفاق على تعريف واحد للإرهاب، وحينما عقدت دول أوروبا الغربية الأعضاء في المجلس الأوروبي "الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب سنة ١٩٧٧م" لم تعرِّف الإرهاب، واكتفت بسرد أعمال محددة هي في نظرها من أعمال الإرهاب.[٥]

---

٤ الفيروزآبادي، مجد الدين محمَّد، **القاموس المحيط** (مصر: شركة فن الطباعة، ط٥، ١٩٥٤) ص١١٨.

٥ عبد الغني عماد، "المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير، **مجلّة المستقبل العربي**، العدد ٢٧٥، يناير ٢٠٠٢، السنة الرابعة والعشرون، ص٢٥.

والعلة في ذلك أنّ وراء هذه الظاهرة تمكن مفاهيم سياسية واجتماعية وقانونية وإيديولوجية متضاربة[٦]، ولذلك استخدم هذا المفهوم بانحيازات قيمية وإيديولوجية وسياسية، فأصبح يطلق على جهة معينة بوصفه سلاحاً دعائياً بهدف التشويه، ولتبرير بعض الإجراءات الانتقامية ضده، ويبدو هذا جلياً في الاستخدام الرائج له لدى وسائل الإعلام الأمريكية والصهيونية.[٧]

وعلى الرغم من الصعوبات التي تعترض تعريف الإرهاب فقد جرت محاولات على صعيد الفقه، وهي بمعظمها غربية المصدر، وقد ركزت جلّ اهتمامها على ناحية واحدة تتصل بالعنف السياسي، سواء قام به فرد أو مجموعات منظمة أو غير منظمة، ولم يعالج إرهاب الدولة إلاّ من حيث اتهام بعض الدول العربية بتشجيعه ودعمه، أو إلصاقه بما كان يسمى "الاتحاد السوفييتي"، ولم يتطرق إلى الإرهاب الذي تقوم به الدول الغربية بحق الدول الضعيفة والفقيرة.

والعديد يقرّ بأن الإرهاب أداة بيد الدول كما هو بيد الحركات الثورية والمجموعات السياسية أو الدينية المتطرفة. ويرى الدكتور حريز أنّ أولى المحاولات العلمية لتعريف الإرهاب تعود إلى سنة ١٩٣٠م حيث عرّف هاردمان في مقال له بموسوعة العلوم الاجتماعية الإرهاب بأنه "المنهج أو النظرية الكامنة وراء النهج الذي بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب ما للوصول إلى أهدافه المعلنة بالاستخدام المنهجي للعنف بصورة أساسية. ويورد عدداً من المحاولات بعد ذلك لتعريف الإرهاب منها:

- تعريف الفقيه سوتيل، إذ عرّف الإرهاب بأنه "العمل الإجرامي المقترف عن طريق الرعب أو العنف، أو الفزع الشديد من أجل تحقيق هدف محدد".
- تعريف الفقيه سالداني، الذي عرّف الإرهاب بأنه "منهج لتطويع الجماهير، وشلّ حركة زعمائها بواسطة الإكراه السيكولوجي، والترهيب الإجرامي".
- وفي المعاجم والقواميس تشير كلمة إرهاب Terrorism في مجموعة لاروس إلى أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات الثورية، وأن الإرهابي Terrorist هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف، كما تذكر أنّ وصف إرهابي قد ارتبط بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة الذين أقاموا حكماً بالرعب والإرهاب في فرنسا.

---

٦ هيثم الكيلاني، مصدر سابق، ص١٦.

٧ المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي.

- وفي المعجم العربي الحديث: كلمة الإرهاب تعني الأخذ بالعسف والتهديد، والحكم الإرهابي هو الحكم القائم على أعمال العنف.
- وفي القاموس السياسي: كلمة إرهاب تعني محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية، والإرهاب وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام.[٨]
- وحصيلة مجموعة القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بجمعيتها العامة ومنظماتها ولجانها المتخصصة تحدد مفهوم الإرهاب بتلك الأعمال التي "تعرِّض للخطر أرواحاً بشرية بريئة، أو تودي بها، أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان، وتشير بوضوح إلى "الإرهاب الرسمي"، الذي تمارسه دول، حينما حددت حالات معينة يولد فيها أو من جرائها الإرهاب، وهذه الحالات هي "الاستعمار، والعنصرية، والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والحريات الإنسانية، والحالات التي يوجد فيها احتلال أحنبي"، وهذه الحالات لا تنشؤها أو تتسبب بنشوئها أو توفر الظروف والعوامل لنشوئها إلاّ الدول، ولهذا فإنها تندرج في فئة "الإرهاب الرسمي" أو "إرهاب الدولة".

نرى مما سبق أنَّ مصطلح الإرهاب يقبل تفسيرات متنوعة تختلف باختلاف المفاهيم الفلسفية السياسية والاجتماعية، فهو مصطلح أوجدته ابتداءً واستعملته دول الاستعمار والاحتلال والقهر لوصف المقاومين لسياساتها. وحتى يستقيم أمر مكافحة الإرهاب لا بُدَّ من مراجعة المصطلح نفسه، والتمعن في تعريفه بدقة وروح علمية موضوعية، ورسم حدوده بوضوح، ووضعه في سياقه الصحيح، ووضع مقاييس أخلاقية وسياسية وقانونية لتمييز الإرهاب عن كفاح الشعوب من أجل تحررها واستقلالها، ومن ثَمَّ دراسة الأسباب التي تولد الإرهاب وحالاته ومعالجتها بإزالتها، باعتبار أنَّ القضاء على تلك الأسباب هو أساس التدابير لمكافحة الإرهاب.[٩]

---

[٨] عبد الناصر حريز، مصدر سابق، ص٢٤.

[٩] **الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل**، ص١٧.

أنواع الإرهاب

يتنوع الإرهاب ويتعدد بحسب نوع باعثه وهدفه المراد الوصول إليه، وكما يقول يونا ألكسندر خبير مكافحة الإرهاب في جامعة واشنطن الأمريكية: إنّ للإرهاب عدة وجوه منها: جماعات تتبنى إيديولوجيات متطرفة مثل كراهية ما هو أجنبي، والإرهاب الديني، والعنصري، والعرقي، والقبلي، والتطرف القومي الذي ينتقص غيره من القوميات، والإرهاب الجماعي ضد الدول... والإرهاب الداخلي، وإرهاب القرصنة الجوية، والإرهاب الدولي، والإرهاب النووي...إلخ.

ويمكن تقسيم الإرهاب إلى نوعين أساسين: الإرهاب الذي تقوم به مجموعات أو منظمات غير حكومية، وإرهاب الدولة أو الإرهاب الرسمي، الذي يقصد منه تخويف المعارضة وإجبارها على طاعة الحكومة، أو إرهاب تقوم به دولة وتمارسه ضد نظام أو شعب يسعى للتحرر والتخلص من الاستغلال والسيطرة الخارجية، ويكون الإرهاب داخلياً إذا اقتصر نشاطه داخل المجتمع الواحد والشعب الواحد، ويصبح دولياً عندما تشترك أطراف خارجية في النـــزاع المحلي، وعلى الرغم من هذا التصنيف لا يمكن الفصل بين هذين النوعين فصلاً مطلقاً، لأنّ الصراعات المحلية تتجاوز هذا الإطار لتصبح إطاراً دولياً بفعل المؤثرات والعوامل الخارجية والتدخلات الأجنبية في النـــزاع المحلي.[١٠]

وفيما يلي سنتكلم عن هذين النوعين من الإرهاب، وهما المقاومة بوصفها طريقاً للوصول إلى حق تقرير المصير، والإرهاب الرسمي الخارجي.

الإرهاب الرسمي الخارجي

ركّز الفقه الغربي اهتمامه على إرهاب المنظمات الذي تقوم به حركات التحرر الوطني وخصوصاً حركات الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية في سبيل تحقيق أهدافها ضدّ الدول المعتدية عليها، وفيما سبق تناول منظرو الإرهاب في الغرب الإرهاب الرسمي من خلال اتهامهم للاتحاد السوفييتي "سابقاً" وسوريا وليبيا وكوبا وأخيراً إيران والسودان، بيد أنّهم تغاضوا عن إرهاب الدول الاستعمارية الغربية.

وهذا أمر طبيعي لأنّ الفقه الغربي يعكس فكر الدول المعنية التي لا تقرّ بشرعية الأعمال التي تقوم بها حركات التحرر، في حين يرى أنّ الإرهاب الرسمي الذي تمارسه

---

١٠ الإرهاب والقانون الدولي، ص١٩.

هذه الدول هو الوحيد الذي له الصفة الشرعية، ومثله الإرهاب ضدّ الحكم النازي والفاشي في أوروبا فهو إرهاب مشروع، وما عدا هذين النوعين فلا مشروعية له.

والدول الغربية والفقه الغربي يتناسيان الإرهاب الرسمي لأنٌ في معالجة هذا الموضوع إدانة لهم، والإرهاب الرسمي ليس ظاهرة جديدة فهو قائم منذ وجود الدولة، وقد بدأ هذا الإرهاب بشكل منظم ومنهجي منذ القرن الخامس عشر، حينما أجازت الدول الأوروبية الاستعمارية في حينه، وخصوصاً البرتغال وإسبانيا ومن بعدهما هولندا وبريطانيا وفرنسا استعمار الشعوب خارج القارة الأوروبية، ولقد سجَّل التاريخ أبشع المجازر التي ارتكبها المستعمِرون تجاه الشعوب المستعمَرة.

فالدول الغربية بما فيها أمريكا تلجأ إلى الإرهاب الرسمي في سبيل السيطرة الاجتماعية على سلوك الجماهير، ومن الأمثلة البارزة تماماً على استخدام الإرهاب الرسمي دولة إسرائيل، فقيامها اعتمد على الإرهاب وإيديولوجيتها القائمة على أنَّها "الأمة الأسمى"، و "شعب الله المختار" تتضمن الإرهاب والعنف، وقد بدأت عمليات الإرهاب ضدّ الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه تحت أعين البريطانيين المنتدبين في فلسطين، قبل قيام دولة إسرائيل، إذ قامت العصابات الصهيونية ومنها "أرغون تسي ليومي" و "شترن" و "الهاغانا" و "رابطة الدفاع عن اليهود" التي تتزعمها مائير كاهانا، و "غوش أمونيم" و "الفصائل الليلية الخاصة" ومجموعة "ناكام ـــ الانتقام"، والموساد، و "شين بت"، و "غضب الإله"، والوحدة ١٠١ التي تزعمها الإرهابي أرييل شارون سنة ١٩٥٣ رئيس وزراء إسرائيل الحالي، وحركة كاخ، ومنظمة جبل الهيكل، وغيرها من العصابات الإرهابية بارتكاب أبشع المجازر ضدّ المدن والقرى الفلسطينية بغية طرد الشعب الفلسطيني من أرضه والقضاء عليه.

الشعار الصهيوني "الأرض التي لا شعب لها للشعب المحروم منها" يدل دلالة واضحة على انتهاج أسلوب الإرهاب في التعامل مع الشعب الفلسطيني، فالصهيونية لا تحسب الفلسطينيين شعباً، وإنما مجموعة من البدو، مما يجيز طردهم من أرضهم أو إبادتهم. وتصريحات قادة إسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تصريحات إرهابية كذلك، من ذلك قول بن غوريون "القضية الفلسطينية سيتم حلها بقوة السلاح، وليس بفعل قرارات رسمية"، وقول مناحيم بيغن "أيها الإسرائيليون يجب عليكم ألاّ تُظهروا الرحمة عندما تقتلون عدوكم، تخلوا عن الرأفة ضدّ عدوكم، ما دمنا لم نهدم

الثقافة العربية التي سنبني على أنقاضها مدنيتنا الخاصة"، وقوله "فلسطين لليهود ولكن بدون عرب" و "كل العرب خارج فلسطين".

إنّ أخطر أنواع الإرهاب بلا شك هو إرهاب الدولة، لأنّ الدولة قادرة على تبرير أعمالها على قاعدة أنّها لا توصف بالإرهاب الذي هو صفة الأفراد والمنظمات وليس الدول، والثغرة التي تنفذ منها الدول الإرهابية تتمثل في غياب تعريف شرعي ودولي للإرهاب، وسبل مكافحته وشرح طبيعته وأنواعه. وقد استفادت إسرائيل من هذا الخلل في القانون الدولي إلى أقصى حدّ، فمارست مختلف أنواع الإرهاب قبل قيام هذه الدولة كما ذكرنا، ويمكن اعتبار منظمتي "الهاغانا" و "الأرغون" أكثر المنظمات ممارسة للإرهاب في الثلاثينيات والأربعينيات، وقد اعتمدت الدولة الإسرائيلية دستور "الهاغانا" بوصفه أساساً لتنظيم الجيش الإسرائيلي، وأنشأت الأجهزة المختلفة لممارسة الإرهاب بمختلف الطرق، وأنشأت في عام ١٩٥٠م لجنة خاصة للتنسيق بين هذه الأجهزة وتحديد أولوياتها.

وفيما يلي نذكر شيئاً يسيراً جداً مما قام به الصهاينة ودولة إسرائيل من أعمال الإرهاب:

١. قامت الحركة الصهيونية بنسف سفية باتريا وركابها على ظهرها في مرفأ حيفا عام ١٩٤٠م، وكلهم من اليهود المجلوبين إلى فلسطين بهدف ممارسة الضغط السياسي على بريطانيا، وذلك بعد أن خضعت لضغوط عربية ودولية تطالبها بفرض قيود على هجرة اليهود إلى فلسطين.
٢. اغتيال أول وسيط للأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت ومساعده الفرنسي في ١٦ سبتمر ١٩٤٨م، قامت بالاغتيال عصابة شتيرن بإمرة إسحاق شامير، الذي تولى فيما بعد رئاسة وزراء الكيان الصهيوني.
٣. تدمير فندق الملك داود في القدس في ٣٦ يوليو ١٩٤٦م، وبلغت ضحايا الحادث أكثر من مائة موظف رسمي بريطاني وعربي.
٤. مذبحة دير ياسين ضدّ الفلسطينيين في ١٧ مارس ١٩٤٨م، وأدت إلى ذبح ٢٥٠ فلسطينياً بينهم مائة امرأة وطفل، قامت بالمذبحة عصابة "الأرغون" التي كان يرأسها مناحيم بيغن، الذي تولى فيما بعد رئاسة وزراء الكيان الصهيوني.
٥. العملية المعروفة باسم فضيحة لافون ضدّ الممتلكات الأمريكية في مصر سنة ١٩٥٧م، والتي هدفت إلى توتير العلاقات بين مصر وأمريكا.

٦. المنظمات الصهيونية أول من استخدم فكرة إلقاء القنابل الصغيرة على المدنيين في مدينة القدس عام ١٩٣٧م. وهي أول من وضع ألغاماً مؤقتة في الأسواق الشعبية المكتظة بالسكان، وذلك في مدينة حيفا عام ١٩٣٨م. وهي أول من نسف سفينة بركابها، وأول من أرسل رسائل متفجرة ضدّ بعض السياسيين البريطانيين عام ١٩٤٧م، وأول من أرسل طروداً بريدية متفجرة خارج فلسطين، استعملته في لندن ضدّ بريطانيين وعرب سنة ١٩٤٧م، وأول من اغتال وسيطاً دولياً عام ١٩٤٨م، وأول من مارس الاغتيال بوصفه سياسة دائمة ضدّ الخصوم، وأول من خطف طائرة مدنية عام ١٩٥٤م، عندما أجبر سلاح الجو الإسرائيلي طائرة مدنية سورية على الهبوط في مطار اللدّ.

٧. تمارس دولة إسرائيل الإرهاب يومياً على الأرض المحتلة، من ذلك قتل الأفراد، وكسر عظام المتظاهرين، وممارسة التعذيب النفسي والجسدي، ومصادرة الأراضي، وتشريد الأهالي، وتدمير البيوت والمنازل، وإغلاق الجامعات، بل وأكثر من ذلك هو الاغتيال من خلال "لوائح القتل المستهدف"، حيث تتحول الأسماء إلى مجموعة من الطرائد البشرية، يقوم الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية بتعقب هؤلاء، وقتلهم بواسطة صواريخ موجهة إلى سياراتهم أو منازلهم.

٨. ناهيك عن الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان التي ترافقت مع الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢م، واحتلال بيروت وما جرى من ممارسة إرهابية بشعة، ومجازر رهيبة كمجزرة صبرا وشاتيلا في شهر ٩ سنة ١٩٨٢م التي أسفرت عن قتل ٣٢٩٧ شهيداً معظمهم من النساء والأطفال، ومجزرة عانا والمنصوري ويحمر سنة ١٩٩٦م، والتي سميت بـــ "عناقيد الغضب"، ففي عانا وحدها قتل ١٠٧ شهداء، ومجزرة إبان التي استمرت سبعة أيام وأسفرت عن قتل ١٣٣ شهيداً وتهجير ٣٠٠ ألف إنسان من قراهم.[١١]

وغير ذلك من الممارسات الإرهابية البشعة التي يطول سردها. وفضلاً عن ذلك نجد أنَّ الأدب الصهيوني والثقافة الصهيونية وهما أداتا التأثير على المتلقي لهما من اليهود، يقومان بدور

---

[١١] المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير، ص٣٩.

مهم في التعبئة العدوانية ضدّ الشعوب الأخرى، وهم "الأغيار - الغوييم)، وفي التحريض على استباحة أرواحهم وأموالهم، فالشاعر حاييم نحمن بياليك (١٨٧٣ - ١٩٣٤م) الذي يحتل منـــزلة القداسة في الفكر الصهيوني الإسرائيلي له قصائد تغنّى الآن في إسرائيل، منها قصائد تتناول الدعوة لرفض الاندماج في المجتمعات الأخرى، والانتقام منها، ومن أشهر هذه القصائد قصيدة "في مدينة الذبح"، وفيها يتنبأ بالانتقام اليهودي من كل شعوب الأرض، وهو انتقام سيجعل الدم يفور من الأعماق. لقد جسّد الأدب الصهيوني ما في صدر الصهاينة من حقد على البشرية جمعاء، وقصيدة الشاعر شاؤول تشر نحوفسكي (١٨٥٧ - ١٩٤٣) بعنوان "فليكن هذا هو ثأرنا" نموذج واضح على ذلك:

سيأتي اليوم الذي تفقد فيه أيها المضطهد طهارتك
وتغرس حدّ سكينك في عنق أخيك
ابن أمك، كأنك تذبح خنـــزيرك المفضل
في عيد القيامة، في الفناء أو في ميدان القرية
وسيكون رنين أنّات موته مثل الموسيقى
أو المهرجان في أذنيك ... يا يوم الثأر!

ويستنجد هذا الشاعر بـــ "سيف الإله" للانتقام والثأر حين يقول:

فلترسل يا إلهي، فلترسل سيفك لتثأر منهم،
ولتتركهم في بؤس شديد دون ذرية،
فلتصب حنقك على الأمم التي لا تقرّ بك،
ولتصب غضبك على الممالك التي لا تنادي باسمك،
لأنّهم قد دمروا مساكن شعبك وأكلوا نصيب يعقوب

ويصف هذا الشاعر في القصيدة نفسها كيف سيكون الانتقام والثأر من كل شعوب الأرض:

في كلّ ليلة نصعد من قبورنا حيث دفنا
لنشرب من دماء هؤلاء الجزارين حتى تسكر أرواحنا
نرضع من أنهار الدم، رشفة رشفة، قطرة قطرة.[١٢]

---

١٢ الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل، ص٧٨.

ثانياً: المقاومة وحق تقرير المصير

كانت القوة في المجتمعات الإنسانية هي التي تحدد حدود الإمبراطوريات والممالك، وكأنه من الطبيعي أن يسيطر القوي على الضعيف، وأن يكون الحق للقوة، وأن يمارس الضعفاء أو المعتدى عليهم حق الدفاع عن النفس. وكانت الثورة الفرنسية أول من أشار في القرن الثامن عشر إلى مضمون حق تقرير المصير، عندما أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧٩٢/٢/١٩م إعلاناً يتضمن مساندتها للشعوب كافةً التي تطالب بالحرية. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى أخذ حق تقرير المصير يشق طريقه نحو التكريس، وبخاصة مع إعلان ما عرف بمبادئ ولسون (الرئيس الأمريكي)، الذي تضمن حق تقرير المصير في إطار المبادئ الأربعة عشر المعلنة في خطابه إلى الكونغرس، وجاء فيه "وإنه يجب حتماً رعاية مصالح السكان ورغباتهم، عند الفصل في الطلبات الخاصة بالسيادة والتبعية"، ومع ذلك لم يتم احترام هذه المبادئ في عهد ولسون نفسه عندما دعت حكومته حركات الاستيطان الصهيونية في فلسطين، ثم ساندت بريطانيا في تنفيذ وعد بلفور بما يتعارض مع عهد عصبة الأمم المتحدة وصك الانتداب، وبما يناقض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ومع أنَّ القرن التاسع عشر مثّل عصر السيطرة الاستعمارية إلاّ أنَّ القرن العشرين شهد ميلاد حركات التحرير المقاومة للاستعمار على امتداد العالم الثالث، وتحررت الشعوب والبلدان، وتأسست منابر ومنظمات عالمية، كحركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ثُمَّ منظمة المؤتمر الإسلامي، لتعلن رفضها لكل أشكال الاستعمار الجديدة، فأوجد هذا تياراً عالمياً رافضاً للاستعمار ومتمسكاً بحق تقرير المصير.

وقد تأكد هذا الحق في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥م، إذ جاء في جزء من المادة الأولى: "إنماءً للعلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بأن للشعوب حقوقاً متساوية، ويجعل لها حق تقرير مصيرها"، وذكر ذلك أيضاً في المادة الخامسة والخمسين. ومع تزايد الدول المستقلة أخذت تشكل كتلة دولية ضاغطة في هذا الاتجاه، ففي ميثاق باندونغ للدول الإفريقية والآسيوية الصادر في ١٩٥٥/٤/٢٤م ما لفظه "الاعتراف بحق تقرير المصير وتأييد قضية الحرية والاستقلال بالنسبة للشعوب التابعة"، وأخذ هذا الاتجاه يتصاعد في حركة عدم الانحياز، وفي مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية، مما أدى إلى صدور القرار رقم ١٥١٤

في ١٩٦٠/٢/١٤م عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة، وكذلك القرار رقم ٢٦٢٥ الصادر في ١٩٧٠/١١/٢٤م الذي أقرّ بوضوح مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

فحق تقرير المصير أصبح قانوناً يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وإلى قرارات جمعيتها العامة، وإلى سلسلة من التطبيقات جعلته في مقدمة المسائل المسلّم بها والتي لم تعد تخضع للمساومة، فمقاومة الاحتلال حقّ مشروع يتعلق بالدفاع عن النفس والحفاظ على سيادة الدولة عندما تنتهك، وحقوق الشعب عندما تتعرض للاغتصاب. أكدت ذلك قرارات الأمم المتحدة العديدة التي حددت ظاهرة العنف السياسي وميَّزت الإرهاب من المقاومة المشروعة للاحتلال.

كان أول قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن معالجة الإرهاب القرار رقم ٣٠٣٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨م موضحاً قانونية النضال من أجل التحرير الوطني، والتمييز بين هذا النضال ومشكلة الإرهاب الدولي، ومما جاء فيه: "إنّ الجمعية العامة إذ تشعر بقلق عميق من أعمال الإرهاب الدولي المتكرر... تحثّ الدول على تكريس عنايتها الفورية لإيجاد حلول عادلة سليمة للأسباب الأساسية التي تؤدي إلى أعمال العنف - تعيد تأكيد الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري، وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى، وتدعم شرعية نضالها، خصوصاً نضال الحركات التحريرية...إلخ، تدين استمرار أعمال القمع والإرهاب، التي تقدم عليها الأنظمة الإرهابية والعنصرية في إنكار حق الشعوب الشرعي، في تقرير المصير والاستقلال وغيرها من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية...".

وواضح أنّ هذا التقرير قد أكد حق المقاومة وتقرير المصير والاستقلال، بل أعلنت الشرعية الدولية في مواده بوضوح أنّها "تدعم شرعية نضالها، خصوصاً نضال الحركات التحريرية" وعدَّت أنّ "إنكار حق الشعوب الشرعي في تقرير المصير والاستقلال" عملاً إرهابياً بحدّ ذاته. وكررت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة ثانية في ١٩٧٤/١٢/١٤م في القرار رقم ٣٢٤٦ شرعية كفاح الشعوب، في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والقهر الأجنبي بالوسائل المتاحة كافةً، بما في ذلك الكفاح المسلح "وهي تؤكد حق جميع الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية

والقهر الأجنبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د - ١٥)، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الشأن، وتجدد نداءها لجميع الدول، كما تعترف بحق جميع الشعوب التي تتعرض للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال، وتقدِّم لها المساعدات المعنوية والمادية وغيرها من أشكال المساعدة في كفاحها في سبيل الممارسة الكاملة لحقها، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال".[١٣]

وأدانت الجمعية العامة بشدة الحكومات التي لا تعترف بحقوق الشعوب الخاضعة للسيطرة والاحتلال، وبالأخص شعب جنوب إفريقيا والشعب الفلسطيني. وكان لهذا القرار أثر كبير في الإقرار بأن حق المقاومة والكفاح المسلح دفاعاً عن الحرية والاستقلال قد تحول إلى واجب دولي عام، وواجب حقوقي للشعوب الخاضعة للاحتلال، فقد نصّ على "أية محاولة لقمع الكفاح ضدّ السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي مؤتمر تطوير القانون الإنساني المنعقد في جنيف عام ١٩٧٦م أُقرّ بروتوكولان اعتبار حروب التحرير حروباً دولية، فجاء في المادة الأولى منه البروتوكول الأول وهو: أنَّ حروب التحرير الوطني هي حروب مشروعة وعادلة، وهي حروب دولية تطبق بشأنها القواعد كافةً التي أقرها القانون الدولي بشأن قوانين الحرب، كما أنَّ حركات التحرير الوطني هي كيانات محاربة ذات صفة دولية، وهي بمثابة الدول التي لا تزال في طور التكوين، ومع كل النصوص المؤيدة لحق المقاومة وتقرير المصير يعجز المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة عن ضمان تطبيق مقتضيات حق تقرير المصير. ولذلك لم تجد الشعوب المقهورة بُدّاً من الكفاح المسلح.

ويعتبر تطور نصوص الشرعية الدولية مهماً لحماية هذا النضال والكفاح المسلح الهادف إلى التحرير وتقرير المصير، فالكفاح المسلح في هذه الحالة يهدف إلى طرد

---

١٣ أحمد رفعت محمَّد، صالح بكر الطيار، **الإرهاب الدولي** (باريس: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ط١، ١٩٩٨) ص١٤٦.

المستعمر الأجنبي وتحرير الإرداة الوطنية، وبذلك تختلف المقاومة عن الإرهاب الذي يعتمد العنف من دون الاعتماد على سقف الشرعية الدولية أو القانون الدولي وحقوق الإنسان، ومع ذلك استأثر موضوع الإرهاب بالخطاب السياسي بعد أحداث سبتمبر الشهيرة، مما حمل مجلس الأمن في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م على إصدار القرار رقم ١٣٧٣ الذي أعدت مشروعه أمريكا، وأُقرَّ من دون إدخال تعديلات أساسية عليه، فالقرار يتجاهل الأسباب الحقيقية للإرهاب ويُعدُّ التعصب والتطرف الدافع لتزايد الأعمال الإرهابية، من دون ذكر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المولدة لهذا التعصب والتطرف.[١٤]

وهذا يتناقض مع قرار الجمعية العامة رقم ٦١/٤٠ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٥م الذي ينصّ على أن تسهم جميع الدول وأجهزة الأمم المتحدة في القضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب، وأن تولي اهتماماً خاصاً بجميع الحالات بما فيها الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها مما يمكن أن تولد الإرهاب الدولي. وإذا كان القرار ١٣٧٣ يعترف بحق الفرد والجماعة في الدفاع عن النفس، إلاّ أنّه يغفل في الوقت نفسه حق تقرير المصير، وحق مقاومة الاحتلال، وهما من الحقوق الراسخة كحق الدفاع عن النفس، وكذلك لم يحدد القرار مفهوم الإرهاب الدولي، ولا مفهوم الإرهاب على العموم، و لم يحدد أي مواصفات له.

فالقرار في هذا المجال ضبابي، ولكن مفاعيله خطيرة، ويفوق بأهميته وشموله جميع ما اتخذ من قرارات دولية، وما وقع من معاهدات بشأن الإرهاب، لأنّه يمتلك قوة إلزامية تلقي على الدول جميعاً تبعات تنفيذه، ومن يتقاعس عن التنفيذ تتخذ بحقه تدابير بموجب المادة ٤١ من الميثاق التي تجيز تطبيق حصار ومقاطعة جزئية أو كاملة، بل أكثر إذا ثبت أنّ هذه التدابير لا تفي بالغرض، فيجوز استخدام ما يلزم من الوسائل العسكرية لتطبيقه.

إنّ هذا القرار بعدم شموله الدولة بصفة الإرهاب، وعدم استثنائه حركات التحرر الوطني، وبغياب تعريف للإرهاب متفق عليه يؤدي إلى مشكلات عديدة في تطبيق

---

١٤ عصام سليمان، "مجلس الأمن يتجاوز ميثاق الأمم المتحدة، **مجلّة النهار**، ٢٠٠١/١١/١٠.

أحكامه، خصوصاً إذا ما بقي النفوذ الصهيوني فاعلاً في توجيه سلوك أمريكا وسياساتها لتوصيف الإرهاب في الشرق الأوسط كما تشتهي وتريد. وقد بدا واضحاً بعد صدور اللائحة الأمريكية الثالثة التي تضمنت أسماء منظمات لم يثبت لها علاقة بتنظيم القاعدة، و لم يثبت أنَّها تنوي القيام بأعمال إرهابية ضدّ الأمريكيين.

ثالثاً: مفهوم أمريكا وإسرائيل للإرهاب

يرى الغربيون أنَّ في الإسلام خطورة جادة على سيطرتهم على العالم، ويتفق على ذلك مثقفوهم وسياسيوهم وعسكريوهم، وهذه النظرة ليست وليدة اليوم بل هي قديمة، ففي الخمسينيات قال العالم الأمريكي بن هولد نيبور: "إنَّ من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا... والذي يسيطر على أوروبا يسيطر على العالم"، وبالطبع الشرق الأوسط هو العالم العربي الإسلامي. ويؤكد فكرة التهديد الإسلامي لأوروبا الدكتوربرونو إيستيان، أستاذ العلوم السياسية بجامعة إكس أون بروفانس في فرنسا، في مقال له في التقرير السنوي لمعهد الدرسات الدولية والاستراتيجية لعام ١٩٧٧م، بقوله: "إنَّ مصير أوروبا متعلق بمصير أوروبا الجنوبية التي يتعلق مصيرها بالمغرب العربي".

وتذهب الدكتورة جولنار كندراييفا الأستاذة بجامعة تيو بنجن الألمانية، والخبيرة في شؤون آسيا الوسطى سنة ١٩٩٣م إلى أكثر من ذلك فتقول: "إنَّ قيام اتحاد فيدرالي بين جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والدول الإسلامية المجاورة يمكن أن يهدد النظام الأنجلوسكسوني - الأوروبي - الأمريكي والنظام العالمي الجديد. وتقول أيضاً: "إنَّ تشكيل إقليم فيدرالي جيوبولتيكي إسلامي يهدد أوروبا، ويمنع النظام العالمي الجديد بقيادة أمريكا من السيطرة على الموارد الاقتصادية للمنطقة. وفي صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية جاء "الإسلام هو مصدر خطر للأمن الغربي والقيم الغربية، لكونه قوة تحتل رقعة من العالم تمتد من يوغسلافيا إلى أواسط آسيا"، أو ما يسميه الغرب بقوس الأزمة.

وفي مقال ينضح بالقلق والكراهية يحذر شموئيل شنيستر من إمبراطوية الإسلام القادمة، فيقول في صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣٠م: "ليست إمبراطورية ساكنة، فهي آخذة في توسيع حدودها من خلال التكاثر والهجرة، وهي تُدخل إلى الإسلام سوداً في الولايات المتحدة، بالدينامية نفسها التي تتصدى فيها الأديان

الوثنية للسود في إفريقيا، وخلقت بروليتاريا مسلمة في ألمانيا وفرنسا وإنكلترا، الإسلام لم يحلم فقط بسلطة عالمية، بل كان قريباً جداً من تحقيقها". ثُمَّ يمضي قائلاً: "في وضع تتركز فيه ذخائر النفط في غالبيتها في الإمبراطوية الإسلامية، وتوجد فيه مسيرة لترجمة أموال النفط إلى ترسانات قتالية تقليدية، وعقيدة غير عقلانية، تتغذى من أحاسيس الإحباط وعُقَد النقص التي تولد تطلعات النقمة والاحتلال، وطابور خامس مسلم ينتظر إشارة للانتقال من الكراهية المكبوحة إلى أعمال الإرهاب والدمار، فإنه يشبه قنبلة هائلة القوة التي يتوفر فيها كل شيء عدا الزناد... وقد يظهر الزناد في صورة زعيم متعصب..."[١٥].

وفي الإطار نفسه وبالصورة نفسها يقول مينار تشيك الخبير في وزارة الدفاع الأمريكية: "إذا أمسكت جماعة دينية أصولية بزمام السلطة، جماعة لديها مال لشراء أسلحة الدمار الشامل، ولديها قوة موحدة في منطقة، ولديها شعب يؤمن بأنه يعمل في سبيل الله...فما نوع المخاطر السياسية التي سيؤدي إليها ذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة والمجموعة العالمية؟".

فالتصور الاستراتيجي الصهيوني الاستعماري الغربي يخشى التيار الإسلامي في المنطقة من خلال نجاحه في فلسطين وجنوب لبنان، وانتشاره في أنحاء العالم الإسلامي، وهم يرون أنَّ الإيديولوجية الإسلامية هي الدين الوحيد الذي يجد قبولاً بين شعوب أوروبا وأمريكا، ولذلك يطلقون عليه القنبلة الإسلامية في أوروبا. ومن هنا يذهب باتريك سيل، وهو خبير بريطاني في الشؤون العربية إلى القول بأن كثيرين يؤكدون أنَّ "الإرهاب الإسلامي" هو العدو الجديد الذي ينبغي أن تحاربه القوى العظمى بكل ما في ترسانتها من سلاح. ويؤكد هذا التصور الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر في تصريح له عام ١٩٩٣م، قال: "إنَّ لدى أمريكا اعتقاداً بأن المتطرفين هم جماعات مثل حماس وحزب الله، أو أي جماعات أخرى تحاول أن ترفض عملية السلام، وتحاول إعاقتها عن طريق العنف... لذا يجب أن لا يسمح لها بالنجاح".

---

١٥ "الصلة الإسرائيلية، الإسلام قنبلة موقوتة مدمرة لا ينقصها سوى الزناد"، **مجلّة فلسطين المسلمة**، العدد الثاني، فبراير ١٩٩٩م، ص٣٣.

ويحدد وإنّ كوهين في صحيفة دافار الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٥م طريقة التعامل مع ما يسمونه "الإرهاب الإسلامي" بقوله: "لا يمكن صدّ التوسع الأصولي الإسلامي الإرهابي البغيض إلاّ بائتلاف إقليمي يمتاز بالحكمة السياسية والكفاءة القيادية، والقدرة على اتخاذ قرارات مصيرية حاسمة، ويجب العمل ضدّ هذه القوى السوداء - أي القوى الإسلامية - بتعاون إقليمي وثيق بذراعين: ذراع عسكرية شديدة غير متهاونة، وذراع سياسية إقليمية حازمة".[١٦]

ومن هذه الفكرة بنى صموئيل هنتغتون نظريته في صراع الحضارات، إذ يقول: "إنّ صدام الحضارات هو الذي سوف يسود في القرن الحادي والعشرين، وهو صدام بين الحضارة الإسلامية والغربية"[١٧]. ودافع هنتنغتون في نظريته دافع ديني صليبـــي، يخدم أهدافاً استراتيجية مدروسة سلفاً، لذا نراه لم يشر في هذه النظرية إلى الصدامات العنيفة بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية، أو صراعات إفريقيا جنوب الصحراء التي يخوضها وثنيون ومسيحيون لأسباب عرقية في الأساس، والصراعات في إسبانيا التي يقودها ثوار إقليم الباسك، ولم يشر كذلك إلى حروب البوسنة والهرسك وكوسوفا، التي كانت في الأساس بين الصرب والكروات المسيحيين، وتم إقحام المسلمين فيها إقحاماً. ذلك إلى جانب الحربين العالميتين، الأولى التي التهمت خمسة ملايين إنسان، والثانية التي التهمت خمسين مليون إنساناً من الأوروبيين المسيحيين، كما لم يشر إلى ثوار التاميل في سريلانكا الذين نفذّوا عمليات انتحارية تفوق في العدد كل ما قام به الفلسطينيون دفاعاً عن أرضهم وحقهم في الاستقلال.

رابعاً: بعض الأهداف الأمريكية التي يحققها استخدام مصطلح الإرهاب

نذكر فيما يلي بعض الأهداف التي تسعى أمريكا لتحقيقها من خلال استخدام ونشر مصطلح الإرهاب.

أولاً: تثبيت استمرار الوجود الأمريكي في الأراضي العربية والإسلامية

الهدف من وجود القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة هو حماية ودعم استمرار نهب واستنـــزاف ثروات هذه البلاد، وبلا شك فإن مسألة تبادل المصالح بين

---

١٦ المرجع السابق.

١٧ أحمد البرصان، **الغرب والإسلام المسيحي، رؤيا استراتيجية غربية** (د. ط. م. ت) ص٣٦.

الشعوب العربية والإسلامية وأمريكا لا يولد المقاومة، لكن الذي يحدث هو نهب هذه الثروات واستنـــزافها بدون مردود إيجابي يعود لمالكي هذه الثروات، وهذا يؤدي إلى نشوء مقاومة لهذا التصرف، واستخدام مصطلح الإرهاب يبيح لأمريكا استمرار الوجود العسكري في المنطقة للقضاء على قيام على أي تحركات تقاوم ما تفعله أمريكا في المنطقة، والقضاء على المصادر والمنابع التي يمكن أن تؤدي لذلك، بما في ذلك الإسلام باعتباره المحرك الأساسي لشعوب المنطقة في مقاومة الظلم والاستغلال.

وإذا كانت الشعوب اليوم ساكتة على ما يجري من هيمنة أمريكية على المنطقة واستغلال مقدراتها، فإن أمريكا تسعى من خلال التركيز على مصطلح الإرهاب إلى القضاء على أي احتمال لنشوء أية مقاومة لذلك في المستقبل. وإن كانت أمريكا قد استحوذت على نفط الخليج، فإن هناك نفط آسيا الوسطى أيضاً، فالاحتياطي الهائل من البترول والغاز ومناجم الذهب في آسيا الوسطى - وهي بلاد إسلامية - يفتح شهية أمريكا وأطماعها للسيطرة على هذه المنطقة.

فبترول كازاخستان وبحر قزوين يمكن نقله إلى البحر المتوسط عبر روسيا وتركيا، أو إلى الخليج العربي عبر إيران، أو إلى البحر العربي عبر أفغانستان وباكستان، ولذلك جرت محاولات مع روسيا وتركيا فنجحت مع تركيا ولم تنجح مع روسيا، وأما إيران فليس من مصلحة أمريكا مدّ أنابيب النفط عبر الأراضي الإيرانية، لما تمثله من اتجاه تجد فيه أمريكا تهديداً لمصالحها في المنطقة، فلم يبق إلاّ نقل هذا النفط إلى البحر العربي عبر أفغانستان الخالية من شعب موحد ومن حكومة قوية، وعبر باكستان التي لا تجد أمريكا صعوبة في التعامل معها. فبدأت المحاولة مع حكومة طالبان للسماح بوجود أمريكي في المنطقة لحماية المصالح الأمريكية، وكانت زيارة وزير الطاقة - في حكومة طالبان - أمريكا للتوقيع مع شركة أمريكية لمدّ خطوط النفط إلى المحيط الهندي عبر أفغانستان، وحظي الوزير هناك باهتمام خاص. ولكن بعد عودته إلى أفغانستان رفضت حكومة طالبان فتح المجال للأمريكان للدخول إلى أفغانستان، فكان أن قررت أمريكا الدخول إلى هذه البلاد عنوة، واتخاذ هذا القرار كان قبل أحداث سبتمبر بسنوات.

ثانياً: إيجاد موضع قدم في شرق آسيا لمراقبة دول المنطقة والحدّ من تطلعاتها

تسعى أمريكا بعد خروجها من المنطقة بعد الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩م للحصول على موقع لها في منطقة شرق آسيا ليمكن من خلال وجودها المباشر في

المنطقة أن تفرض رقابة مباشرة على تحركات دول المنطقة، للحدّ من طموحاتها والحيلولة دون ظهور قوة عسكرية أو اقتصادية في مشرق الأرض، للمحافظة على بقاء الميزان مقلوباً، واستمرار التفرد بزعامة العالم. فالنمو الصيني المتسارع يشغل أمريكا، ويقلقها أيضاً التعاون الإسلامي الصيني، وللصين قابليات للنهوض وتبوّء مركز صدارة في قيادة العالم، كما أنّ دول جنوب شرق آسيا تسير بخطى حثيثة لتبوّء موقع قيادي اقتصادي بين دول العالم، مما يمكن معه إضعاف الدور القيادي الأمريكي، فلا بُدَّ من وجود أمريكي قريب من الصين، ومن دول جنوب شرق آسيا، والمنطقة المهيأة لذلك هي أفغانستان، ولا بُدَّ أيضاً من إنشاء تحالفات أمريكية في المنطقة تحول دون إنشاء تحالفات شرق آسيوية، ودون إنشاء تكتل إقليمي آسيوي، وفي هذا تصبّ توقيع الاتفاقيات الأمريكية الهندية، والإسرائيلية الهندية، ولا ننسى أنّ الاتفاقيات الأمريكية والإسرائيلية المبرمة مع الأصولية العلمانية في تركيا تخدم الهدف ذاته.

ثالثاً: إفشال الخطة الروسية إيجاد تكتل إقليمي في المنطقة

أظهر وزير الخارجية الروسي بريماكوف سنة ١٩٩٣م خطة في محاولة لإيجاد تكتل إقليمي في المنطقة، هذه الخطة تقضي بإنشاء مثلث آسيوي للحد من الانفراد الأمريكي بالعالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، هو مثلث روسيا والصين والهند، ومنذ ذلك الحين قررت أمريكا الدخول إلى المنطقة لإفشال مخطط هذا المثلث، وبدأت بوضع الدراسات والخطط لذلك، واتخذت في حينه قراراً باحتلال أفغانستان، مع العلم أنّ مجيء طالبان للحكم كان سنة ١٩٩٦م - أي بعد الإعلان عن خطة بريماكوف بثلاث سنوات - واستمر الوضع يصب في خانة تبرير الحضور العسكري الأمريكي إلى هذه المنطقة حتى جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١م.

رابعاً: الوقوف أمام التسارع النووي في الدول الإسلامية

ترى أمريكا أنّ امتلاك الباكستان السلاح النووي - وهي دولة إسلامية - يمثل تهديداً للمصالح الأمريكية والوجود الصهيوني في المنطقة، فلا بُدَّ من الوقوف تجاه هذا التسارع النووي في المنطقة، وذلك عبر الحضور الأمريكي إليها - تحت استخدام مصطلح الإرهاب - وأفغانستان هي المكان المناسب لذلك.

خامساً: الضغط على إيران ودفعها للتخلي عن ثوابتها

قابلية إيران لامتلاك السلاح النووي مع وجود المدّ الديني فيها والنهوض الاقتصادي، والسياسات الخارجية المتوازنة مع دول المنطقة، ونجاح السياسة الخارجية مع أوروربا وروسيا والصين، يشكّل في نظر أمريكا تهديداً آخر لمصالحها وعلى إسرائيل، فلا بُدَّ من الضغط على إيران ودفعها للتخلي عن ثوابتها عبر الوجود الأمريكي في الخليج وفي أفغانستان.

سادساً: إيجاد دفعة قوية للتحالف الهندي الإسرائيلي

يتيح استخدام مصطلح الإرهاب لأمريكا إنشاء تحالف هندي إسرائيلي أمريكي في المنطقة، فنظراً لوجود علاقة قوية وتعاون وثيق سابق بين الهند وإسرائيل فإن توقيع الاتفاقيات الأمريكية الهندية، والإسرائيلية الهندية معناه إيجاد دفعة قوية لهذا التحالف الذي يُعدُّ تهديداً وخطراً واضحاً على الدول العربية والإسلامية في المنطقة، نظراً لالتقاء مصالح الدول الموقعة في إضعاف الدول العربية والإسلامية، والحضور الأمريكي إلى المنطقة معناه إيجاد ظهر وسند قويين لهذه الاتفاقيات المشتملة على مسائل أمنية ودفاعية.

سابعاً: إشغال العقل الأوروبي بالخطر الموهوم - خطر الإرهاب - لاستمرار السيطرة الأمريكية والهمينة على أوروبا

ظهر في السنوات الأخيرة أنَّ الأوروبيين بدءوا يتململون ويتكلمون عن العجرفة والغطرسة الأمريكية، وبدءوا ينحون بعيداً عن أمريكا، فما توحيد العملة الأوروبية باليورو إلاّ أحد العوامل التي تؤدي إلى ظهور قوة اقتصادية هائلة في المنطقة، كما أنَّه إحدى اللبنات في بناء الوحدة السياسية الأوروبية لبنات البرلمان الأوروبي، والسوق الأوروبية المشتركة، وغيرهما من المؤسسات الأوروبية الممهدة لقيام وحدة أوروبية شاملة. ولقد كان هذا هو الحدث الأكبر في السنوات الأخيرة، ولكن خَفَتَ التفاعل مع هذا الحدث المهم للاهتمام بخطر ضبابي غير واضح المعالم هو الإرهاب القادم من الشرق.

ثامناً: المحافظة على استمرار وحدة الشعب الأمريكي

إيجاد عدو خارجي للشعب الأمريكي يُسهم في استمرار وحدته، والتفافه حول قيادته، فلولا وجود عدو خارجي لبرزت كثير من الخلافات إلى السطح، ولأدت في

النهاية إلى تمزيق الوحدة الوطنية التي تتمتع بها الولايات الأمريكية، نظراً لاختلاف وتعدد الأعراق المكوِّنة للأمة الأمريكية، ولتعدد الثقافات والمشارب السائدة في أوساطها. وفضلاً عن ذلك بروز وتهديد الجماعات الإرهابية داخل أمريكا للسلام والأمن الأمريكي، فحادث التفجير المروع في أوكلاهوماسيتي إنذار مهم ينبئ بظهور إرهاب داخلي أشد فتكاً وضراوة، وما مداهمة قاعدة ما يدعى بـــ (ميليشيا الأفعى) في ولاية أريزونا سنة ١٩٩٦م إلاَّ تأكيد للخطر الذي تشكله زمر الإرهاب الداخلي، وخاصة في ضوء ما يتوفر عليه من أرقى المواد والمعدات التكنولوجية، وإرهابيو أريزونا ليسوا هم وحدهم الذين يسعون لتدمير النظام الأمريكي بالنشاط المسلح، فهناك مائة ألف متعصب مسلح، وهناك أكثر من ٣٠٠ ميليشيا مسلحة مصرَّح لها. والأكثر خطورة من ذلك هو أنَّ الزمر الإرهابية المسلحة كما يتبدى بوضوح متزايد تتمتع بقدر من التعاطف في الكثير من الولايات الأمريكية، وخاصة في الغرب والجنوب.[١٨]

لذلك ترى مؤسسات صناعة المفاهيم والقناعات أنَّه لا بُدَّ من جمع كل الفئات في أمريكا وإشغالها بعدو خارجي حتى لو كان وهمياً، ولقد استقر رأي هذه المؤسسات على أن يكون هذا العدو الآن بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي هو الإسلام. ومن الأقوال المشهورة في أمريكا: إنَّ لكل رئيس خدم المؤسسة العسكرية الصناعية - مركز قيادة الرأسمالية العالمية وموقع القرار - وهي مؤسسة عملاقة - حربه وإسهامه ضدّ عدوّ ما لأمريكا وأصنامها المقدسة التي هي - أولوية مكانة الولايات المتحدة، قدسية الأمن القومي، المصالح الحيوية لأمريكا -. والحرب الآن هي مع العرب والمسلمين تحت استخدام مصطلح الإرهاب.

خامساً: بعض وسائل الحدّ من استخدام أمريكا مصطلح الإرهاب

يتبين مما سبق أنَّ مصطلح الإرهاب ليس أكثر من شعار مزيف عملت أمريكا لسنوات طويلة على ترسيخه في أذهان المثقفين والسياسيين والعلماء والعامة لإيجاد التهيئة النفسية لدى الشعوب والدول لتقبل تنفيذ المخططات والأهداف الأمريكية. لذلك ولغيره من الأهداف غير المعلنة أو غير المقدور على استنباطها من ثنايا الأحداث، وللحدّ من حملات التشويه التي يتعرض لها الإسلام والمسلمون من خلال استخدام مصطلح

---

١٨ محمود مرتضى، **جريدة الحياة**، العدد ١٢٢٢٨، ١٨/٨/١٩٩٦م.

الإرهاب، وللتقليل من سوء الفهم الغربي للإسلام، سوء الفهم الذي يعطي مبرراً لاستمرار الهجمة على المسلمين، ولتغيير الصورة النمطية المشوهة عن الإسلام في الغرب؛ يجب على أصحاب الأقلام، والإعلاميين، والمثقفين، والسياسيين والعلماء مراجعة مدلول هذا المصطلح قبل ترديده في وسائل الإعلام المتعددة، فترديد هذا المصطلح بدون تحديد معناه يعني الإيمان بما يحمل من برامج وأهداف.

وإن توسع مصطلح الإرهاب ليشمل حركات التحرر والنضال في جامو وكشمير وفي الشيشان وفي لبنان وفلسطين وغيرها، وليشمل المنظمات الخيرية والطوعية والإنسانية، وليشمل المناهج التعليمية في البلاد العربية والإسلامية، وليشمل كل ما لا توافق عليه أمريكا، ليدعو المثقفين في البلاد العربية وأصحاب الأقلام والسياسيين والعلماء والكُتّاب والإعلاميين، وكل من يشارك في صناعة الرأي العام، وسائر طبقات صانعي القرار إلى المطالبة المستمرة عبر مؤتمرات دولية وشعبية بضبط المصطلح وفق المنظومات الثقافية للشعوب، وبما يحقق العدالة والكرامة لها. كما يدعوهم إلى العدول عن استخدام هذا المصطلح الضبابي، والاستعاضة عنه بمصطلحات يمكن ضبط معانيها، وإحكام مدلولاتها، كالظلم والاعتداء والعدوان، ونحوها من المصطلحات التي يمكن ضبطها.

وأمريكا لن تقف عند حدّ وستستمرّ في طلب المزيد من الحكومات العربية لإثبات عدم ضلوعها أو تأييدها للإرهاب، وكلما انساق العرب وراءها ستطلب المزيد، لأنّ لديها مشروعاً لن تقف دونه ما لم تجد رفضاً شعبياً عاماً. فأمريكا تطالب بتغيير المناهج الدراسية في البلدان العربية والإسلامية وإلغاء التعليم الديني والحدّ من بروز ظاهرة القومية والوطنية ومن التدين والتمسك بالدين والشعائر الدينية، ومعلوم أنّ كلّ هذا لا علاقة له بأحداث سبتمبر، وأمريكا تعلم ذلك، ولكنها بمؤسساتها الدعائية القوية استطاعت أن تجد لها مؤيدين داخل البلاد العربية والإسلامية، وإلاّ فحركات المقاومة الإيرلندية وحزب إيتا المطالب بانفصال إقليم الباسك في إسبانيا، ونمور التاميل في سريلانكا، والهنود الحمر سكان أستراليا الأصليون، والجماعات الدينية في الصين المطالبة باستعادة حقوقها، والجماعات الهندوسية، ومجلس الهندوس الأعلى في الهند الذي يشن حرباً ضروساً على المسلمين في تلك البلاد، كلّ تلك وغيرها يتم التعامل معها لا مع جذورها... ولا انتماءاتها، هذا مع أنّ بعضها يلقى التأييد من أمريكا تحت شعار حقوق الإنسان.